السيولة

مفهوم السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الاصل للتحويل بأصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الاداء أو في غضون فترة قصيرة. فان السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية و اللاصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة و بين الالتزامات مطلوب الوفاء بها.

تعرف مخاطر السيولة على أنها المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات المصرف عندما تستحق و خاصة طلبات السحب على الودائع مما يضطر المصرف إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته من النقد مما يؤثر على أرباحه.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين و مثل هدا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل القصير الاجل لاعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة، أي في حالة إمكانية حدوث سحب مفاجئ و غير متوقع لارصدة قروض لم تستخدم مما يحد مقدرة البنك على التمويل . و تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسين هما:

١- الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة.
٢- السعر المعروض لتوفير السيولة.

ادارة مخاطر السيولة

تعد إدارة السيولة من أهم الانشطة التي تقوم بها البنوك، كما أن إدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمالات الوقوع في مشاكل خطيرة بالفعل. كذلك فإن أهمية وأثر مخاطر السيولة تتعدى المصرف الواحد حيث أن العجز في سيولة مؤسسة أو مصرف ما يمكن أن ينجم عنه آثار خطيرة على النظام المصرفي ككل ولهذا السبب، فإن تحليل السيولة يتطلب قيام إدارة البنك بقياس مركز السيولة بصفة منتظمة وفحص نمط تطور احتياجات التمويل في ظل مختلف السيناريوهات.

مبادئ ادارة مخاطر السيولة

إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك أصبحت تتعقد يوما بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات البنوك و كبرت أحجامها ، و من اهم المبادئ و الخطوات التي يمكن لادارة البنك اتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة ما يلي:

١- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد بسرعة(خلال ٣٠يوم) بحد أدني من الخسارة و بتكلفة مقبولة.
٢- حديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك و من المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك و كيف ستؤثر على وضع السيولة .
٣- تطوير نظام الانذار المبكر، و ذلك لتمكين الادارة من التعرف على احتمالات ضغط السيول.
٤- إجراءات اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية و سبل توفيرها من خلال تحليل الايرادات و القيمة المعرضة للمخاطر و يتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة.
٥- توثيق الاجراءات و فحص السيولة بشكل دوري.

أهداف إدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة البد أن ترتكز أهدافها في تحقيق الاتي:

١- -توفير الادارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها ، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحة.
٢- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة ، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الاصول (ألسهم صكوك، ودائع استثمارية ..إلخ) مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الاصول وخصوصا عندما ال تكون ظروف السوق مواتية.
٣- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.
٤- -المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.
٥- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلائم مع نشاطات البنك.

اساليب ادارة مخاطر السيولة

تعد معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العواملـ الرئيسة فـي نجـاح البنـوك وازدهارها وتحقيقها لاهدافهما والمحافظة على هامش الامان

اولا: .إدارة الاصول-إدارة الخصوم

للوقاية من خطر السيولةـ على البنك يجب تسيير موارده و خزينته تسييرا عقلانيا، الشيء الذي يضمن للبنك توازنا مستقرا بين موارده و استعمالاته على المستوى التجاري و أمواله على المستوى المالي . تعتمد البنوك في إدارة مخاطر السيولة على نوعين من الاساليب:

أ- ادارة الاصول- :يعتمد هذا الاسلوب على اختيار مزيج من الاصول العالية السيولة،ـ يحقق التوازن بين مكاسب البنك و مخاطر السيولة،ـ فكلما زاد حجم الاصول العالية السيولة((كالنقدية و سندات الخزين)، كلما زادت قدرة البنك على مواجهة خطر السيولة.

ب- ادارة الالتزامات- ت: ينطوي هذا الاسلوب على اختيار هيكل الالتزامات الذي يوازن بين التكاليف التي يتحملها البنك كنتيجة إصدار محفظة معينة من الالتزامات ، و بين مخاطر السيولة المترتبة على اختيار هذه المحفظة، فكلما زادت التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة إصدار نوعية معينة من الالتزامات، كلما انخفضت مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك.

ثانيا: مخاطر السيولة و اتفاقية بازل 3

حيث دعت اتفاقية بازل 3 إلى تعزيز سيولة البنوك و هذا بإدخال نسبتين للسيولة:

١- نسبة تغطية السيولة: : وتفرض هذه النسبة على البنوك أن يكون لها ـ أصول جاهزة كافية لتغطية الازمات المالية المطلوبات على البنوك أو ما يسمى بالخصوم المتداولة ، و التي لا تتعدى السنة ، و تحسب هذه النسبة بنسبة الاصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى 30يوم من التدفقات النقدية لديه و ذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة.

٢- نسبة صافي التمويل المستقر: تتمثل في نسبة السيولة طويلة الاجل و الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك ،تضمن لاي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل ،نتيجة تراجع في الربحية و الاداء ، او تراجع تنقيط

قروض أو أوراق أو الاطراف المقابلة في عقود المشتقات ، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك و أصوله و تحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) الى استخدامات هذه المصادر (الاصول)، و يجب أن لا تقل عن ١٠٠%.